



THE WORLD BANK



# تحويل الاقتصادات العربية:

المضي قدما على طريق  
المعرفة والابتكار



تأتي ضرورة خلق الملايين من الوظائف الجيدة في مقدمة التحديات الصعبة الكثيرة التي يواجهها العالم العربي. ولمواجهة هذه التحديات، يجب على البلدان العربية إتباع نموذج نمو اقتصادي قائم على المعرفة والابتكار، وذلك بالبناء على التوجه العالمي نحو اقتصاد المعرفة.

على مدى العقد الماضي، تمكنت بعض بلدان المنطقة من حفز معدلات النمو وتحسين قدرتها التنافسية على الصعيد العالمي من خلال اتخاذ أولى الخطوات في اتجاه اقتصاد المعرفة. ولتحقيق المزيد، يجب على المجتمعات العربية تعميق التزامها بالإصلاحات في أربعة من مجالات السياسات الرئيسية، وهي: تطوير اقتصادات أكثر انفتاحاً ملائمة لمشاريع العمل الحر، وإعداد مواطنين أفضل تعليماً وأكثر مهارة، وتحسين قدرات البحث والابتكار، ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها. فجاح استراتيجية اقتصاد المعرفة يعتمد على التقدم على جميع الجبهات الأربع بشكل متناسق، مع اعتماد مناهج جريئة تتناسب تحديات وفرص كل بلد.

أعد مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي (CMI) تقرير "تحويل الاقتصادات العربية: المضي قدماً على طريق المعرفة والابتكار"، وذلك بالاشتراك مع البنك الدولي، وبنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ISESCO). وسيتاح التقرير الكامل والنسخة المختصرة منه قريباً.

"لقد أكدت التطورات الأخيرة في العالم العربي الحاجة إلى تعزيز الشعور بالكرامة وإتاحة المزيد من الفرص للجميع. فالحكومات في جميع أنحاء المنطقة تتصارع مع تحديات توفير فرص العمل وخاصة للشباب والنساء. ويتيح تقرير "تحويل الاقتصادات العربية: المضي قدماً على طريق المعرفة والابتكار" مقارنة جديدة لاستراتيجيات التنمية التي يمكن أن تساعد بلدان العالم العربي على تحقيق معدلات نمو مستدام وخلق فرص العمل - وكلاهما أساسيان لضمان اشمال كافة فئات المجتمع على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. ويتوجه هذا العمل بشكل مباشر إلى موظفي الحكومات ومؤسسات الأعمال والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم العربي ممن يحرصون على العمل بطرق جديدة ومختلفة من خلال استخدام المعرفة والابتكار والتكنولوجيا كمحركات رئيسية لتشكيل مسار للنمو أكثر اشمالاً للجميع وغد أفضل."

إنغر أندرسن، نائبة رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

"مركز التكامل المتوسطي جدير بالتهنئة على إنجازه لهذا العمل الجريء والذي جاء في الوقت المناسب. فاستشراف المستقبل هو خطوة جريئة وتحد كبير في الوقت نرى فيه أنصار الثورات العربية منشغلين بالحاضر. إن تكوين الثروات وتوفير الوظائف يتطلبان تغييرات كبيرة في الساحة السياسية نحو المزيد من الديمقراطية، والبحث بحزم عن العدالة الاجتماعية من خلال سياسات أكثر اشمالاً، وانطلاقاً جديدة نحو اقتصاد المعرفة على المستوى الاقتصادي. ونظراً لتنوع بلدان العالم العربي، فإن اقتصاد المعرفة أمامه فرصة كبيرة ليضرب بجذوره في المنطقة إذا ما تمت الاستفادة من أوجه التكامل بين بلدان منطقة الخليج العربية وبلدان المغرب العربي والشرق. ولا شك أن هذا العمل المهم يستحق أن يناقش على نطاق واسع داخل أروقة الحكومات في العالم العربي."

رشيد بن مختار بن عبد الله، رئيس المرصد الوطني للتنمية البشرية وعضو في أكاديمية العلوم والتكنولوجيا، المغرب

إن التقرير الذي أعده البنك الدولي حول "تحويل الاقتصادات العربية" يطرح مبررات وحجج قوية للاعتماد على المعرفة والابتكار من أجل تحقيق النمو في العالم العربي، ويؤكد أيضاً على أهمية وجود رؤية واضحة لدفع الإصلاحات العميقة اللازمة لتنفيذ الإصلاحات الواسعة على مستوى القطاعات والوزارات. ويجب أن تضمن رؤية كهذه مواصلة الإصلاحات بطريقة تشاركية تضمن دعم شامل للتنفيذ على أرض الواقع. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على فكرة "تطوير مواقع وأماكن النمو" التي من شأنها تيسير تفعيل النموذج الاقتصادي الجديد.

هذا التقرير المهم يصدر في وقت مناسب وينبغي قراءته من طرف جميع صناعات القرار والمواطنين المعنيين في العالم العربي، وعلينا أن نؤمن بأن أعمالنا والإجراءات الإصلاحية التي نتخذها الآن ترسم مستقبلنا وتحقق أحلامنا.

## ملخصات الفصول

تتألف النسخة الكاملة من تقرير "تحويل الاقتصادات العربية: المضي قدما على طريق المعرفة والابتكار" (البنك الدولي 2013) من ثلاثة أجزاء.

**الجزء 1** يعالج هذا الجزء ثلاثة أسئلة أساسية حول نموذج التنمية المقترح القائم على المعرفة والابتكار: (1) لماذا الانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار (الفصل 1)؟ (2) ماذا يتبع ذلك الانتقال (الفصل 2)؟ (3) كيف يجب أن يتم ذلك الانتقال (الفصل 3)؟

**الجزء 2** يتعمق في السياسة المتعلقة بنظام الاقتصاد والإدارة الكلي (الفصل 4)، والتعليم (الفصل 5)، والابتكار (الفصل 6)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الفصل 7)، هي أنواع الإصلاحات والمبادرات السياسية المطلوبة في كل مجال.

**الجزء 3** يناقش دعم القطاعات ذات النمو (الفصل 8) وإدارة التنمية المحلية والإقليمية (الفصل 9) كعناصر رئيسية في التنوع الاقتصادي.

### الجزء 1. القضايا الرئيسية: لماذا، ماذا، وكيف؟

#### الفصل 1. نشر المعرفة والابتكار لتحويل العالم العربي

يبين هذا الفصل كيف يستجيب الاقتصاد المبني على المعرفة والابتكار لتحديات العمل والتمكين التي واجهت البلدان العربية. ويقدم تقديرات عن التأثير الذي يمكن أن يحققه اقتصاد المعرفة على صعيد خلق فرص العمل، والتقديرات المعتمدة على الاتجاهات السابقة في البلدان العربية نفسها. وهذه الآثار يمكن أن تزيد زيادة كبيرة من خلال مضاعفة جهود اقتصاد المعرفة، والحد من عدم التوافق بين المهارات وسوق العمل من خلال تحسين التعليم وبرامج التدريب، وإنشاء هيكل اقتصادية تنتج أكبر عدد من الوظائف من النمو الاقتصادي.

#### الفصل 2. اللحاق بتوجهات اقتصاد المعرفة العالمي.

لاقتصاد المعرفة أربعة مرتكزات أساسية هي: اقتصاد جيد الأداء ونظام مؤسسي؛ وقوى عاملة جيدة التعليم والمهارة؛ ونظام ابتكار يتسم بالكفاءة؛ وبنية تحتية ديناميكية للمعلومات.

وباستخدام مؤشرات معيارية لقياس التقدم الذي حققته البلدان العربية حول هذه المرتكزات، بالمقارنة مع أكثر من 140 بلدا، يوضح الفصل أن على البلدان العربية أن تزيد من جهودها في اقتصاد المعرفة للوقوف على خط واحد مع البلدان المماثلة والمنافسة، مثل بلدان شرق أوروبا، ووسط آسيا، وأمريكا اللاتينية. ويناقش هذا الفصل أداء البلدان العربية المختلفة حول كل واحد من المرتكزات الأربعة.

#### الفصل 3. تصميم استراتيجيات التنمية الجديدة للبلدان العربية

يحتاج وضع النموذج الاقتصادي الجديد في مكانه إلى مبادرات جريئة وسريعة، مع مراعاة الواجبة لخصوصيات البلدان في الوقت نفسه. ويناقش الفصل الحاجة لربط تنفيذ إستراتيجية تحقيق النمو وتوفير الوظائف القائمة على المعرفة والابتكار بوضع عقد اجتماعي جديد. ويوضح الفصل طبيعة التدابير المطلوبة على صعيد السياسات لتنفيذ الإصلاحات وخلق فرص العمل المتعلقة بمستوى التنمية الاقتصادية للبلدان. وأخيرا، فإنه يطرح آراء حول سبل التكامل داخل العالم العربي وبلدان الاتحاد الأوروبي والاقتصاد العالمي، وحول الدور الحاسم الذي يمكن أن يلعبه المجتمع الدولي.

## الجزء 2. مرتكزات السياسات

### الفصل 4. تحسين نظم الحوكمة وبيئة الأعمال

يتوقف نجاح إستراتيجية اقتصاد المعرفة في بلد ما على نظام البلد الاقتصادي والمؤسسي، لأن ذلك النظام يؤثر في كفاءة وفعالية الاستثمارات التي تمت في مرتكزات أخرى مثل - التعليم والابتكار والمعلومات. ويناقش الفصل عددا من القضايا الرئيسية، منها: الحاجة لتوضيح ومراقبة الاستراتيجيات الجديدة من خلال عمليات مشاركة حقيقية؛ والقضايا المتعلقة بسيادة القانون، وحرية التعبير، والصوت والمساءلة؛ وانفتاح المجتمعات، وخاصة لمصلحة الشباب والمرأة؛ والتحسينات في بيئة العمل والعلاقات التجارية.

### الفصل 5. تعليم الناس بهدف الحصول على وظائف أفضل في اقتصاد جديد

لقد حققت البلدان العربية تقدما ضخما في إتاحة الوصول العادل إلى التعليم الرسمي ومحاربة الأمية وتخفيض الفوارق بين الجنسين. لكن وبالرغم من هذه النجاحات - الموارد الكبيرة المستثمرة في التعليم - فإن الإصلاحات التعليمية في العالم العربي لم تصل بعد إلى تحقيق الهدف المأمول. وما تزال العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي ضعيفة، والفجوة بين التعليم والعمل لم يتم سدها، وما زالت جودة التعليم مخيبة للآمال. وهذا يستدعي تقوية إدارة نظام التعليم وموازنة نظم الحوكمة والإدارة والتمويل وآليات تحفيز الأداء للحصول على نتائج تعليمية أفضل.

### الفصل 6. تعزيز الابتكار والارتقاء بمستوى التكنولوجيا

يعتبر دعم الابتكار مهمة تحتاج إلى إجراءات من قبل الكثير من المؤسسات والدوائر الحكومية، بينما يتم التركيز على كل الأهداف المحددة. فهناك احتياجات عدة، من بينها دعم المبتكرين في المجالات الفنية والتجارية والمالية؛ وتحسين العمل في هياكل البحث والتطوير، وخاصة في تطوير الروابط بين الجامعات والصناعة؛ والاستفادة على نحو كفاء من الرصيد العالمي من المعرفة والتكنولوجيا عن طريق توظيف أدوات فاعلة كاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعبئة المغتربين؛ وإعداد وتسهيل تطوير مواقع النمو والابتكار مثل مراكز التكنولوجيا والتجمعات الصناعية. ولقد جمعت عدة بلدان في المنطقة تجارب هامة تقدم أمثلة مفيدة في هذا الدرب يمكن محاكاتها في مختلف أنحاء المنطقة.

### الفصل 7. الانتقال إلى مجتمع المعلومات

شهد العالم العربي، بفضل تسارع عجلة تحرير التجارة على مدى العشر سنوات الأخيرة، تحقيق معدل نمو مرتفع في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد أدى ذلك، بجانب تطور شبكة الإنترنت، إلى تشجيع وتمكين السكان في بعض البلدان من حشد جهودهم من أجل إحداث تغيير سياسي. ويتيح ذلك فرصة هائلة لمواصلة إصلاح قطاع المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا، وزيادة المنافسة، وإزالة القيود

المفروضة على شبكة الإنترنت، وإتاحة فرص جديدة لزيادة فرص العمل، وتشجيع مشاريع العمل الحر، والارتقاء بمستوى الشفافية والحكم الرشيد باستخدام تطبيقات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا. ويمكن أن تكون لتسريع وتيرة استخدام اللغة العربية في شبكة الإنترنت آثار ملموسة في الارتقاء باقتصاد المعرفة في مختلف أنحاء المنطقة.

### الجزء 3. مبادرات تنويع الاقتصاد

#### الفصل 8. تشجيع قطاعات النمو

تماشيا مع البلدان التي اتبعت سياسات صناعية نشطة وكفؤة من أجل تعزيز تحولها إلى نموذج التنمية القائم على المعرفة، وبغية قطف الثمار القريبة من حيث خلق فرص العمل والثروة، يقدم هذا الفصل بعض المقترحات على صعيد السياسات التي يمكن تنفيذها في سلسلة من القطاعات وذلك عن طريق استغلال الميزات النسبية في المنطقة. وهذه القطاعات تشمل القطاعات القائمة بالفعل (كصنوع الأغذية وصناعة النسيج) والتي تحتاج إلى تعزيز سلسلة القيمة الخاصة بها. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج الصناعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى توسيع نجاحها في النشاطات الخارجية. أما بالنسبة للسياحة فقد تبين أن السياحة الطبية والصحية لديها إمكانات واعدة؛ وكذلك الصناعات الإبداعية ووسائل الإعلام، والتنمية الخضراء (بما في ذلك كفاءة الطاقة وإدارة البيئة). وفي جميع القطاعات، تحتاج البرامج المفعلة إلى مجموعة من التدابير المكاملة والتي تجمع الإجراءات التنظيمية، وتعبئة الموارد المالية، وبرامج التدريب، وجهود البحث والتطوير، وحملات دعم الصادرات. إن دور الحكومة ليس الاضطلاع بكل هذه المهام بحسب، ولكن تهيئة الظروف الصحيحة للقطاع الخاص للقيام بدوره مما تتطلب تغيير دور الحكومة إلى دور تسهيلي وتحفيزي.

#### الفصل 9. إدارة التنمية المحلية والإقليمية.

تتطور الاقتصادات الحديثة حيث تتراكم المواهب والمعرفة وروح ريادة الأعمال. وبتأثير الاتجاهات العالمية، فقد حاولت البلدان العربية تسهيل بروز ونمو المواقع الابتكارية من خلال اتخاذ تدابير كإنشاء مجمعات للعلوم والتكنولوجيا، والمناطق الصناعية ومناطق التصدير، وكذلك المدن الجديدة (في البلدان الغنية بالموارد). ويبحث هذا الفصل في هذه الجهود ويقدم التوجيهات السياسية المقرونة بالأمثلة التوضيحية. كما يناقش قضايا وسياسات التنمية الريفية. ويتطلب التنوع المكاني الفعال تخطيطا إقليميا طويل المدى وتدابير فعالة من اللامركزية وانتقال السلطة - وهذا يمثل تحديا لمعظم البلدان في المنطقة.

### الملاحق

#### الملحق 1

يستعرض الإصدارات التي تتعلق بالعلاقة بين اقتصاد المعرفة، والنمو والعمل ويضع نهجا منهجيا لربط اقتصاد المعرفة بخلق فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

#### الملحق 2

يقدم رؤية حول سلسلة من التجارب القطرية والعالمية في وضع استراتيجيات التنمية القائمة على المعرفة.

#### الملحق 3

يدرس قضايا اقتصاد المعرفة في عدة بلدان عربية ويركز على مبادرات السياسات التي تم تكييفها حسب ظروف البلد المحددة.